



الهاشل للبنوك الإسلامية: أطلقوا منتجات متوافقة مع الشريعة.. لا مع المعايير فقط

من القرن الماضي على تقديم الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المصرفية للمعدي من الأفراد الذين لم يكونوا يتمتعون بتلك الخدمات، وفي السنوات الأخيرة باتت المؤسسات الدولية النقد الدولي تعترف بها صناعة جوهريّة لمواجهة تحدي الإقصاء المالي حول العالم، وتشير دراسة حديثة قامت بها شركة إرنست أند يونغ حول «المصرفية في الأسواق الناشئة»، إلى أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة يمكنها - إن وظفت التقنيات الحديثة - أن تستقطب 150 مليون شخص من غير المشمولين بالخدمات المصرفية، خلال السنوات الثلاث القادمة.

7 تريليونات

وإذا ما أخذنا بالحسبان مزاياها البارزة التي تناولتها، علينا أن نسال أنفسنا ما الأثر العالمي للمالية الإسلامية لو قدر لها أن تصل إلى أقصى إمكاناتها؟ ولإجابة عن هذا السؤال الملح فإن تقديراتنا، تشير إلى أنها إن تطورت على المستوى العالمي - وفق أفضل السيناريوهات - يمكن أن تبلغ 7 تريليونات دولار خلال العقد القادم، ويعني هذا النمو - إن تحقق - أن الصناعة المالية الإسلامية ستضاعف حجمها 3 مرات كما ستسهم بـ 4 تريليونات دولار كل عام على المستوى العالمي، بما يعادل 4% من الناتج الإجمالي العالمي، وستوفر 150 مليون فرصة عمل تتوزع على مختلف قطاعات الاقتصاد، ولكن مع كل ذلك ستبقى هذه الصناعة غيباً من فيض الصناعة المالية العالمية ولا تتجاوز 3% منها على وجه التقريب، وعلينا أن نسال أنفسنا إن كنا راضين أن نبقى على حاشية الصناعة المالية العالمية؟ وهل لدينا رغبة صادقة باحترار المبادرات اللازمة لإعطاء هذه الصناعة من قيودها وإطلاقها.

أصول البنوك الإسلامية

وقال بحسب مسوحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يتركز حالياً 68% من كل أصول البنوك الإسلامية في منتج المراجعة بتلويها 14% في منتج الإجارة وأما المنتجات الأخرى مجتمعة فتشكّل 18% من كل الأصول المالية، وأشار إلى أن محدودية المنتجات والتركيبة على عدد قليل منها تلزم على الصناعة المالية الإسلامية تلافياً، لاسيما أن الأصول المعروضة للمراجعة ماهي إلا سلع استهلاكية لا تسهم كثيراً في التنمية الاقتصادية نظراً لطبيعتها. ويمكن تلافى ذلك بتوظيف المنتجات الأخرى مثل السلم أو الاستثمار وغيرها بدلاً من اقتصر التركيز على المراجعة، فهذه المنتجات تسهم في تطوير أصول اقتصادية حقيقية، وسوف يكون لذلك تأثير ملحوظ على الاقتصاد، حيث تظهر تحليلاتنا أن التركيز على هذين المنتجين سيسهم، خلال السنين الخمس المقبلة، في توفير 800 مليار دولار لتطوير أصول حقيقية تغطي قطاعات اقتصادية حيوية بما فيها الصناعة والإنشاء والزراعة وهي مجالات لها تأثير مضاعف عبر الاقتصاد ككل، وهذه هي المقاصد الحقيقية للمالية الإسلامية التي تسعى إلى إعمار الأرض.



(قاسم باشا - متين غوزال)

د. نايف الجحرف ود. محمد الهاشل في مقدمة الحضور خلال انطلاق مؤتمر «المالية الإسلامية: أطروحة عالمية».

الأسواق الرئيسية لهذه الصناعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرقها.

صناعة مالية إسلامية

ولكن تبقى الصناعة المالية الإسلامية أطروحة عالمية تتمتع بالشمولية ويمكنها أن تسهم في مجابهة العديد من التحديات التي يواجهها العالم بشرط البناء على المبادئ والقيم الإسلامية والسليمة المؤسسة والأسس والحكمة لإدارة المخاطر، لاسيما فيما يخص التنوع الاقتصادي، إذ يمكن للأدوات المالية الإسلامية أن تسد ثغراً لا يستهان به، فمن أمثلة تلك الأدوات «الصكوك» التي تستخدم على نطاق واسع لهذا الغرض، ففي الأعوام الأربعة الماضية استخدمتها حكومات أكثر من 19 دولة - مسلمة وغير مسلمة - لجمع 100 مليار دولار لتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية والمبادرات في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، ولا تفتقر منفعة الصكوك عند حد جمع رؤوس الأموال ولكنها إلى جانب ذلك تساهم في تعميق الأسواق المالية وتطوّر الصناعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أدوات مالية

وأما فيما يخص الاستقرار المالي، فيمكن للمالية الإسلامية أن تتركز أكثر إيجابياً على هذا الصعيد، من خلال تقديم أدوات مالية جديدة في إطار ممارسة منضبطة بمعايير الحوكمة الرشيدة وملتزمة بمبادئ الشريعة وفيها السمحة، من المشاركة في المغنم والمغرم، وارتباط الأعمال المالية بأصول اقتصادية حقيقية، والنأي عن الغرر واجتذاب الأدوات المالية الافتراضية وإتقاء كل ما يعود بالضرر على المجتمع. وتؤكد ذلك الأثر الإيجابي دراسات عدة صدرت من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأشارت إلى أن المالية الإسلامية تقوم على نموذج عمليات شمولي ومستقر.

وقال المحافظ: فيما يخص التطور الاجتماعي، فهذا ميدان آخر تساهم فيه مبادئ المالية الإسلامية وفيها، فإن أخذنا الشمول المالي مثلاً، نجد أن العديد من الدول أقبلت بداية من الثمانينيات والتسعينيات



د. محمد الهاشل ملقياً كلمته

قيادة سمو الأمير حققت للكويت نظاماً مالياً قوياً ومستقراً

أصول البنوك الإسلامية

بلغ 96 مليار دولار

ولها 600 فرع

تشكل 2% من إجمالي الصناعة المالية عالمياً

تبلغ 600 فرع

تشكل 2% من إجمالي الصناعة المالية عالمياً

تبلغ 600 فرع

تشكل 2% من إجمالي الصناعة المالية عالمياً

أحد محركات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ما زالت خلال العقد الماضي وحده، ويبلغ اليوم 318/ من إجمالي الناتج العالمي ما يعني أكثر من 30000 دولار للفرد على مستوى العالم، ناهيك عن الارتفاع المقدر في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة عليها في المدى المتوسط وما سوف يترتب عليه من أعباء أكبر في سداد الديون وفوائدها.

تطور اجتماعي

أسما ثالث التحديات التي ذكرها الهاشل فيتمثل في تلك التي مازالت تواجه جهود التطور الاجتماعي، ومن أمثلتها البطالة التي مازالت قضية أساسية تواجهها العديد من الدول حول العالم، فاليوم هنالك 200 مليون عاطل عن العمل في العالم، و200 مليون سواهم يعملون في أعمال دون مهاراتهم ومؤهلاتهم، وبعد 15 عاماً سيصبحون توفير 600 مليون فرصة عمل حول العالم، لاستيعاب النمو المتوقع في قوة العمل، وذلك بحسب تقديرات البنك الدولي.

نمو اقتصادي

ومن أمثلتها الأخرى الإقصاء المالي الذي تواجهه الكثير من الدول، فبحسب ذات المصدر هنالك 2 مليار فرد حول العالم لا يحصلون على خدمات مصرفية، بل إن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يعد



د. نايف الجحرف متحدثاً خلال المؤتمر

المعهد المالي الدولي - من 167 تريليوناً إلى 237 تريليون دولار خلال العقد الماضي وحده، ويبلغ اليوم 318/ من إجمالي الناتج العالمي ما يعني أكثر من 30000 دولار للفرد على مستوى العالم، ناهيك عن الارتفاع المقدر في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة عليها في المدى المتوسط وما سوف يترتب عليه من أعباء أكبر في سداد الديون وفوائدها.

تطور اجتماعي

أسما ثالث التحديات التي ذكرها الهاشل فيتمثل في تلك التي مازالت تواجه جهود التطور الاجتماعي، ومن أمثلتها البطالة التي مازالت قضية أساسية تواجهها العديد من الدول حول العالم، فاليوم هنالك 200 مليون عاطل عن العمل في العالم، و200 مليون سواهم يعملون في أعمال دون مهاراتهم ومؤهلاتهم، وبعد 15 عاماً سيصبحون توفير 600 مليون فرصة عمل حول العالم، لاستيعاب النمو المتوقع في قوة العمل، وذلك بحسب تقديرات البنك الدولي.

نمو اقتصادي

ومن أمثلتها الأخرى الإقصاء المالي الذي تواجهه الكثير من الدول، فبحسب ذات المصدر هنالك 2 مليار فرد حول العالم لا يحصلون على خدمات مصرفية، بل إن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يعد

الكويت المركزي د.محمد الهاشل أن قيادة صاحب السمو حققت للكويت خلال عقد من الزمن نظاماً مالياً من بين الأقوى والأكثر أماناً واستقراراً على مستوى المنطقة، ونظاماً مصرفياً مزدوجاً يحفز ازدهار البنوك الإسلامية والتقليدية سواء بسواء.

الصناعة في الكويت

وتطرق المحافظ إلى تطور الصناعة المالية الإسلامية في الكويت، قائلًا إن الغرسة التي غرسها رواد هذه الصناعة في الكويت أوركنت وأنتجت أكلها، والتجار الذي سبجوا ضده ذات يوم أصبح اليوم مواتياً وداقعا. وأشار إلى أن الصناعة المالية الإسلامية التي بدأت في الكويت بفرع واحد يعمل فيه أفراد أربعة عام 1978 نمت حتى صارت تشكل 40% من مجمل القطاع المصرفي في الكويت، وغدت تضم 5 بنوك إسلامية تبلغ أصولها المجمعة 96 مليار دولار، ولها 600 فرعاً يعمل فيها 12 ألف موظف.

سياسة حصيفة

وأضاف الهاشل أن العديد من الدول اتبعت النموذج الذي رسمته تجربة الكويت ومثلياتها من التجارب الناجحة، نمت المالية الإسلامية على المستوى العالمي خلال العقود الأربعة المنصرمة نمواً استثنائياً، إذ تشير أغلب التقديرات إلى أن أصولها بلغت اليوم 2,2 تريليون دولار، وتوجد اليوم أكثر من عشر دول لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي) تشكل فيه البنوك الإسلامية ما قيمته 20% من مجمل أصول القطاع المصرفي، بما يعكس أهمية المالية الإسلامية المتطردة، بالإضافة إلى 44 دولة قاصت حتى اليوم بسن قوانين تنظم المالية الإسلامية لدعم تطورها في تلك الدول.

الدين العالمي

واستدرك بالقول هنالك أدلة على ولوج بعض الدول والمؤسسات في عمليات قد تنجم عنها مخاطر مفرطة، وذلك في معنى للاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة، فبحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي استطلعت العديد من الدول والمؤسسات انخفاض أسعار الفائدة فراكمت المزيد من الديون، حيث ارتفع الدين العالمي - بحسب تقارير ومن جانبه، أكد محافظ بنك

محمود فاروق

قال وزير المالية د. نايف الجحرف أن الكويت كانت حاضنة لصناعة التمويل الإسلامي ومنشأ شهد انطلاقها في أيامها الأولى، لافتاً إلى أن الفضل في ذلك يرجع إلى الرعاية التي أولتها قادة الكويت لهذه الصناعة منذ أن كانت فكرة في أذهان روادها ومبادرة من المبادرات التي دأب أبناء الكويت على اتخاذها. وبين الوزير في كلمته التي ألقاها، أمس، خلال مؤتمر «المالية الإسلامية: أطروحة عالمية»، ممثلاً عن راعي المؤتمر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، ببن أن بنك الكويت المركزي عقد الدورة الأولى لهذا المؤتمر 2015 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتناولت العديد من القضايا التي تمس مستقبل تلك الصناعة ودارت النقاشات حول تلبية صناعة المالية الإسلامية للتحديات العالمية.

وأوضح لامسناً أثر واقعياً لأعمال هذا المؤتمر الذي يعقد دورته الثانية في الكويت ليصبح منصة عالمية في تبادل الآراء بين قادة هذا المجال وصناع القرار فيه، يتداولون فيه الأفكار حول الواقع وتحدياته والمستقبل وأمله. وأشار إلى أن الكويت لها الأسبقية في إطلاق هذه الصناعة وتنمية الطريق أمام انطلاقها عالمياً واقتصادياً وما زال العمل متواصلًا لتطوير هذه الصناعة وتدعيم ركائزها ولا تقتصر تلك الجهود على الدعم المعنوي أو توفير الأسس التشريعية بل تمتد بحرص الكويت على بناء المؤسسات الحكومية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث وحرصها على إيجاد البنى التحتية التي لا بد منها لعمل النظام المصرفي سواء التقليدي والإسلامي، ويتمثل ذلك بوجود نظام مالي ونقدي مستقر وبيئة رقابية وتنظيمية تتبنى سياسات رصينة تدعم النمو والاستقرار.

سياسة حصيفة

وأضاف الهاشل أن العديد من الدول اتبعت النموذج الذي رسمته تجربة الكويت ومثلياتها من التجارب الناجحة، نمت المالية الإسلامية على المستوى العالمي خلال العقود الأربعة المنصرمة نمواً استثنائياً، إذ تشير أغلب التقديرات إلى أن أصولها بلغت اليوم 2,2 تريليون دولار، وتوجد اليوم أكثر من عشر دول لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي) تشكل فيه البنوك الإسلامية ما قيمته 20% من مجمل أصول القطاع المصرفي، بما يعكس أهمية المالية الإسلامية المتطردة، بالإضافة إلى 44 دولة قاصت حتى اليوم بسن قوانين تنظم المالية الإسلامية لدعم تطورها في تلك الدول.

الدين العالمي

واستدرك بالقول هنالك أدلة على ولوج بعض الدول والمؤسسات في عمليات قد تنجم عنها مخاطر مفرطة، وذلك في معنى للاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة، فبحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي استطلعت العديد من الدول والمؤسسات انخفاض أسعار الفائدة فراكمت المزيد من الديون، حيث ارتفع الدين العالمي - بحسب تقارير ومن جانبه، أكد محافظ بنك

10 تريليونات دولار تحتاجها مشاريع البنى التحتية حتى 2020

بين د.محمد الهاشل أن تقلبات أسعار السلع تبقى هاجساً أساسياً للاقتصاد العالمي، مبرزة حاجة الدول للاستثمار في تنوع اقتصاداتها بهدف استدامة النمو في هذه المرحلة الزمنية المتقلبة اقتصادياً، وتلك مهمة غير يسيرة، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كلفة تمويل مشاريع البنى التحتية اللازمة لدعم جهود تنوع الاقتصاد في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى عام 2020 تتجاوز 10 تريليونات دولاراً.

وأشار الهاشل إلى أن ثاني تلك التحديات يتمثل في المخاوف العديدة التي تثار حول الاستقرار المالي العالمي على رغم المبادرات والإصلاحات الرقابية الأخيرة. فالظروف الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي والمخاطر الجيوسياسية المتنامية ترسل النذير تلو النذير حول قضايا الاستقرار ومسار النمو الاقتصادي المستقبلي على مستوى العالم.



حضور كثيف خلال أعمال المؤتمر

الكويت سباقة في الخدمات المالية الإسلامية

قال أمين عام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بيلو لاوإل دانباتا إن الكويت كانت سباقة ومن الدول الريادية في مجال الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم وهو سبب إضافي ليعطي لهذا المؤتمر أهمية خاصة فضلاً عن رئاسة الكويت لمجلس الخدمات الإسلامية خلال العام الحالي الذي من شأنه أن يدفع المالية الإسلامية خطوات إضافية إلى الأمام.

وأضاف أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية تأسس في عام 2002 برؤية واضحة تهدف إلى الاستفادة من خدمات المالية الإسلامية كونه جهازاً يضع المعايير والتشريعات ويقدم الاستشارات للهيئات الرقابية المهمة في الصناعة المالية الإسلامية.

وأوضح أن خدمات المجلس وإعماله باتت تغطي قطاع البنوك وأسواق الأسهم وقطاع التأمين وهو الأمر الذي وسع من نشاطاته لتطابق المعايير الدولية الصادرة عن الجهات الدولية لخدمة بازل وغيرها من الجهات الرقابية الدولية. تشريعية.